العدد(1371) السنة السادسة - الاثنين (17) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحكومة تقر اتفاقية انسحاب القوات الأجنبية.. والبرلمان يبدأ جلساته بمنع التصريحات الصحفية واجازات نوابه

بغداد/ احياء الموسوي- هشام الركابي - نصير العوام

اقر مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية التي عقدت صباح الاحد اتفاقية سحب القوات بين بغداد وواشنطن التي تنظم مستقبل الوجود العسكري في العراق. في الوقت الذي بدأ فيه البرلمان بجلسة مفتوحة منذ عصر امس لمناقشة الاتفاقية، وسط تعليمات مشددة من قبل رؤساء الكتل البرلمانية لنوابه بعدم اعطاء اية تصريحات صحفية بشأن الاتفاق.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ انه سيتم ارسال الاتفاقية الامنية التي صادق عليها مجلس الوزراء الاحد الى مجلس النواب بهدف المصادقة عليها بعد ان تم اقرارها. واضاف الدباغ «ان مجلس الوزراء اقر الاتفاقية الامنية مع واشنطن بغالبية الاصوات ، وان ٢٧ وزيرا من بين ٢٨ وزيرا حضروا التصويت كانوا قد صوتوا لصالح الاتفاقية».

وذكر مصدر مطلع لـ(المدى) ان وزيرة الدولة لشؤون المراة نوال السامرائي هي من امتنعت عن التصويت.

وقال الدباغ ان الاتفاقية بات اسمها الان اتفاقية سحب القوات الامريكية.

وتنص الاتفاقية وفقا لما ذكره الناطق باسم الحكومة علي الدباغ بان انسحاب القوات الامريكية من العراق سيتم في بادئ الامر من المدن في حزيران عام ٢٠٠٩ وبشكل نهائي نهاية عام ٢٠١١ على ان لا تخضع تلك التواريخ لاية متغيرات قائلا «ان الاتفاقية وضعت تاريخا محددا ونهائيا في الثلاثين من حزيران من عام ٢٠٠٩ للانسحاب من المدن على ان تكمل الانسحاب للقوات في ٣١ كانون الاول عام ٢٠١١».

الدباغ: العراق سيتحرك فور توقيع الاتفاقية لاستحصال قرار بخروجه من البند السابع

وقال الدباغ الذي اعلن اقرار الحكومة العراقية للاتفاقية عقب جلسة استثنائية لمجلس الوزراء «ان المفاوضات انتهت مع الجانب الامريكي وبموافقة مجلس الوزراء ستنتقل الاتفاقية الى مجلس النواب» واكد ان «٢٧ وزيرا وافقوا على الاتفاقية في حين لم يوافق وزير واحد لم يكشف عن اسمه».

واعلن الدباغ ايضا انتقال المنطقة الخضراء الى عهدة الحكومة العراقية التي ستقوم بالاشراف على عملية التفتيش والحماية التي تراها ضرورية ومهمة.

وقال ايضا انه في الاول من كانون الثاني من عام ٢٠٠٩ سيعود الفضاء العراقي وترددات البث الى جمهورية العراق وهو التاريخ نفسه الذي اشار الدباغ الى انه سيشهد تسليم المواقع السيادية للعراق على ان ينتهي تسليمها في الثلاثين من شهر حزيران من عام ٢٠٠٩ .

ومن بين ما ذكره الدباغ انه لا يمكن اجراء اية عمليات مداهمة وتفتيش من قبل القوات الامريكية لاية منطقة في العراق من دون امر قضائي وبموافقة الحكومة العراقية. كما اكد الدباغ ان الشاحنات العسكرية الامريكية الواردة الى العراق ستخضع الى التفتيش من قبل السلطات العراقية. واعلن ايضا ان الاتفاقية تنص على عدم استخدام اراضي العراق منطلقا للعدوان على دول الجوار .

كما اعلن الناطق باسم الحكومة ان الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن تنص على عدم استخدام اراضي العراق منطلقا للاعتداء على دول الجوار. واضاف «ان هذا البند واضح ولا لبس فيه وقد ثبتته الحكومة العراقية وهو نص واضح وصريح رأت فيه الحكومة العراقية انه يلزم عدم الحاق الضرر بدول الجوار». واضاف ان الاتفاقية تنص ايضا على عدم السماح لاية طائرات امريكية او بواخر امريكية بنقل اي عراقي مطلوب للقضاء العراقي. وقال ايضا ان للعراق الحق في إلغاء هذه الاتفاقية عندما يرى انه تمكن من السيطرة الامنية وهو الامر نفسه بالنسبة الى الجانب الامريكي حيث يتطابق ذلك مع رؤية الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما بانسحاب القوات الامريكية حتى قبل انتهاء الاتفاقية في ٣١ كانون الاول من عام ٢٠١١ منوها الى ان الادارة الامريكية اكدت انه سيكون ملتزما بما ورد في هذه الاتفاقية .

وفيما يتعلق بحماية اموال العراق اكد الدباغ انه ثمة بند واضح يلزم الولايات المتحدة الامريكية بحماية اموال العراق والودائع العراقية في صندوق التنمية في الخارج من اية حجوزات او مطالبات دولية وقال «تضمنت الاتفاقية ايضا استمرار الولايات المتحدة بحماية اموال العراق المودعة في صندوق التنمية منع المحاكم او اية جهة من حجزها».

كما اشار الى ان الحكومة ستبدأ التحرك فور توقيع الاتفاقية لاستحصال قرار بخروج العراق من البند السابع ، والغاء الامر الاداري رقم ١٧ الصادر من الحاكم المدني السابق بريمر. واشار الدباغ الى ان موضوع المعتقلين العراقيين لدى الجانب الامريكي سيحول بالكامل الى القضاء العراقي الذي سيقول كلمة الفصل بحق كل واحد منهم بعد تسلم كامل المعلومات والوثائق عنهم، واعلن ايضا انه سيتم اطلاق سراح كل من لم تثبت عليه تهمة مع احالة الاخرين الى القضاء.

الدباغ: تحويل موضوع المعتقلين العراقيين لدى الجانب الأمريكي إلى القضاء العراقي

وما اذا كان ثمة سقف زمني سيحدد به مجلس النواب قال الدباغ ان للبرلمان ان يحدد جلسة لمناقشة هذه الاتفاقية. واشار الى ان النواب لهم ما يقررونه كونهم ممثلي الشعب والمشرعين بموجب الدستور لكنه اكد الحكومة تعتقد ان التعديلات التي وضعت على الاتفاقية والتي قبلتها الادارة الامريكية هي افضل الحلول وافضل من التمديد للقوات متعددة الجنسيات.

واضاف «ان هذا الموقف الحكومي عرض مساء يوم امس (السبت) في اجتماع لرئيس الوزراء مع رؤساء الكتل وثمة موقف ايجابي من قبل الكتل البرلمانية وبخاصة الكتل الكبيرة».

من جهته قال وزير العلوم والتكنلوجيا د. رائد فهمي انه تم اعتماد نسبة التصويت على اغلبية الثلثين لحساسية الموضوع ولأهميته على المستوى القومي. واضاف في تصريح لـ(المدى) ان ذلك يجري ذلك لاول مرة حيث كنا سابقا نصوت على القرارات باغلبية بسيطة وهي النصف زائد واحد مع الاخذ بنظر الاعتبار انه لا يوجد نظام داخلي في مجلس الوزراء يحدد نسبة التصويت على مثل هكذا قرارات.واكتفى فهمي بالقول ان وزيرة واحدة لم يكشف عن هويتها هي من رفضت التصويت لصالح الاتفاقية فيما صوت جميع الوزراء الاخرين بمن فيهم الوزراء الامنيون لصالح الاتفاقية مع غياب ثمان وزراء لم يذكر اسماءهم ، وتابع مشيرا الى ان مجلس الوزراء كان يسعى الى تحقيق الاجماع ولذا سوف تعرض الاتفاقية على الوزراء الذين لم يحضروا الجلسة.

وكان مصدر مطلع في مجلس الوزراء ان نائبي رئيس الوزراء صوتوا ايضا لصالح الاتفاقية مشيرا الى ان نحو ٢٨ وزيرا صوتوا لصالح الاتفاقية.وكان نائب رئيس البرلمان الشيخ خالد العطية قد قال في تصريح صحفي امس الاحد، انه تم اصدار قرار يقضي بالغاء جميع الاجازات والايفادات الخاصة باعضاء مجلس النواب الى خارج العراق متوقعا ان «يكون الحضور في قبة المجلس خلال الايام المقبلة اكثر من الوقت السابق بسبب اهمية هذه الاتفاقية وضرورة تحقق توافق وطني بشأنها وهذا ما تحرص عليه كل الكتل النيابية»، واضاف ان الدستور العراقي والنظام الداخلي للبرلمان لا يفرضان عرض الاتفاقية الامنية على الاستفتاء الشعبي، مبينا ان التصويت على الاتفاقية سيخضع لنفس الاجراءات التي اتبعت في اقرار الاتفاقيات الدولية السابقة. كما علمت (المدى) من مصادر داخل مجلس النواب، ان قادة الكتل السياسية في المجلس ابلغوا اعضاء تلك الكتل بعدم اعطاء اية تصريحات صحفية بشأن الاتفاقية.

البياتي: العراقيون واثقون من الاحتفاظ بتحالفهم مع أمريكا

بغداد/ المدى

أعرب مبعوث العراق في الأمم المتحدة حامد البياتي، السبت، عن اعتقاده بأن القادة العراقيين على ثقة بان بلادهم ستحتفظ بتحالفها مع الولايات المتحدة عندما يتولى اوباما مهامه رئيسا لها.

ونقلت صحيفة بوسطن غلوب الامريكية عن البياتي قوله إن مسؤولين عراقيين اجتمعوا بفريق اوباما الانتقالي و"أكدوا لنا انهم سيستمعون الى اراء الخبراء على الارض.خبراء سياسيون وعسكريون.وحتى لمسؤولين عراقيين وخبراء عراقيين حول الوضع في العراق". وسئل السفير عما اذا كان يتوقع ان تتصرف ادارة اوباما بنحو مختلف عن ادارة بوش ازاء قضايا الشرق الاوسط، فقال البياتي "ان من المبكر جدا التكهن بذلك". الا انه اشار الى "اننا سنكون حلفاء بغض النظر عمن يكون الرئيس".

وجاءت تعليقات البياتي بعد اجتماع لمجلس الامن في الامم المتحدة بشان التقرير الأخير للامين العام بان كي مون حول مهمة الامم المتحدة المدنية في العراق، التي تساعد الحكومة العراقية في التحضير لعقد اول انتخابات محلية منذ عام ٢٠٠٥.

واطلع رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق، ستافان دي ميستورا، المجلس، على تقرير الامين العام، وقال لصحفيين ان الامم المتحدة تنتظر نتائج المفاوضات بين الطرفين بشان الاتفاقية الامنية.

الوجود العسكري الاميركي في العراق

بغداد/ (ا ف ب)

يبلغ عدد القوات الاميركية حاليا ١٥٢ الفا موزعين على اكثر من ٤٠٠ قاعدة في العراق.

ويتولى قيادة هذه القوات الجنرال رايموند اوديرنو الذي خلف في ايلول الجنرال ديفيد بترايوس وفي بغداد ينتشر ٣١ الف جندي اميركي فضلا عن كتيبتين لجنود مقدونيين وكتيبة لجنود استونيين وكتيبة بوسنية وكتيبة البانية في اطار القوة المتعددة الجنسية التي تقودها الولايات المتحدة. وتعمل هذه القوات بالتعاون مع ٤٨ الف عسكري و ٢٣٢٠٠ شرطي عراقي.

وفي الشمال ولا سيما في محافظتي الموصل وديالى اللتين تعتبران الاكثر خطورة ينتشر ٢٥ الف جندي اميركي.

وفي الغرب ينتشر ٢٨ ألفاً من عناصر المارينز في محافظة الانبار الى جانب ٣٧ ألفاً من عناصر القوى الامنية العراقية.

وينتشر جنود اميركيون كذلك في جنوب العراق باستثناء البصرة حيث يوجد اربعة الاف جندي بريطاني.

وحتى ١٥ تشرين الثاني كان قد قتل ٤١٩٨ عسكريا اميركيا في العراق منذ الحرب في اذار ٢٠٠٣ بحسب حصيلة اعدتها وكالة فرانس برس استنادا الى الموقع الالكتروني المستقل "ايكاجولتيز.اورغ".

الاتفاقية تنص على انسحاب القوات الامريكية نهاية عام 2011 بشكل نهائي واستعادة العراق فضاءه وعدم استخدام اراضيه لضرب دول الجوار

في استطلاع أجرته (المدى)

المواطنون بين تفاؤل حذر وتساؤلات كثيرة بشأن ما تحويه بنود الاتفاقية الامنية

بغداد/ قيس عيدان كريم السوداني

اخيراً وبعد عشرة شهور من التجاذبات والجدل السياسي الطويل بشأن ماتضمنته بعض بنود الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي اثارت في حينها نقاشاً واسعاً بين الاوساط الحكومية والاجتماعية، اعلنت الحكومة يوم امس الاحد الموافقة على مسودة انسحاب القوات الامريكية من العراق.

(المدى) استطلعت آراء عدد من المواطنين بشأن تلك الاتفاقية والتي اعتبر مواطنون ان الحكومة تسرعت في المصادقة عليها، فيما توقع بعضهم حدوث إنقسام بين الاطراف السياسية بشأنها.

المواطن عباس محمود العبد من سكنة الزعفرانية ٥٢ عاماً.

يفيد على ان الوضع الحالي والذي يشغل جميع العراقيين في مجال الجانب الامني او الخدمي او حتى في مجال عودة العراق الى المجتمع الدولي، وبالرغم من عدم ادراكنا ومعرفتنا ببنود الاتفاقية نرى ان توقيع الاتفاقية سيشكل منعطفاً جديداً في شتى المجالات لاسيما ان تكون هناك حكومة قادرة على إدارة الملفات العالقة.. وانا برأيي ان نطلع على بنود الاتفاقية يشكل رسمي لمعرفة تفاصيلها.

(٣٤) سنة

من جانبه يرى خالد مهدي سكران ٣٤ سنة من سكنة حي الشماسية ان التوقيع مع امريكا او غير امريكا او أي دولة لايشكل حلاً الحل الوحيد هو خروج العملاء والدخلاء من البلد وتطهير الاجهزة الامنية ومحاربة الفساد في حين يرى المواطن حقي اسماعيل وهو صاحب محل تجاري في شارع السعدون ان توقيع الاتفاقية امر مهم جداً لإعطاء صورة واضحة لمستقبل البلد لاسيما ان بنود الاتفاقية نحن كمواطنين لم نطلع حتى عليها لكن معرفتنا فيها من خلال وسائل الاعلام واعتقد انها خطوة ايجابية للحفاظ على سيادة البلاد وتحديد مستقبلها السياسي وبرنامجها طويل الامد.

من جانبه اكد المواطن حازم عبد الله ان الاتفاقية الامنية سترد على الشعب العراقي بالامن والامان لان الامريكان سيقدمون بدورهم الامني الذي لم يقوموا به منذ فترة الاحتلال في عام ٢٠٠٣ ولهذا اعتقد ان الاتفاقية ضرورية في هذا الوقت الذي شهد فيه العراق تدخلا ملحوظا في شؤونه الداخلية..المواطنين فهد العزاوي / موظف ٥٧ سنة قال لـ (المدى) ان الاتفاقية لم يقرأها او يعلم بأسطرها غير اصحاب القرار التابعين في المنطقة الخضراء ولم يتسن لنا لقاءهم لمعرفة (ماخفي منها وما بطن) ولم تعلن من خلال وسائل الاعلام بحذافيرها سوى السطور التي وافقت عليها الولايات المتحدة الامريكية لأعلانها وفق السياسات الامريكية لذا سوف نكون منصفين وموافقين على التوقيع من دون جدال.

المواطنة هناء هاشم / موظفة.. قالت: على البرلمان العراقي اتخاذ اشجع قرار خلال هذا العام بالتوقيع على الاتفاقية وذلك لطرد المحتل باقرب فرصة وليس في نهاية (عام ٢٠١١) وليكن عام ٢٠١١ مثلا وعدم دخول أي جندي امريكي الى ارضنا الحبيبية بغداد خلال هذا العام (٢٠١٠) وعلى البرلمان العراقي تحميل جميع الكتل الكونكريتية على الدبابات الامريكية والعراق لايتحمل اية مسؤولية تجاه ذلك.

المواطن محمد وفي فيضي مهندس ٣٩ سنة قال انا مع التوقيع على الاتفاقية الامنية بين العراق وامريكا للخلاص من كل شرائم الارض في الداخل والخارج وضبط الحدود العراقية مع جميع دول الجوار مع الحفاظ على أمن واستقرار العاصمة بغداد التي عانت الويلات في العهود السابقة واللاحقة ونكون بذلك قد طوينا صفحة مضمخة بالدماء في حقبة من الزمن مرت على العراقيين سنين طوال.

وسوف نحمل القوات الامريكية اية خروقات امنية للحفاظ على الشعب من الهجمات المتوقعة من دول الجوار. وقال شاكر الساعدي البالغ من العمر ٥٤ عاما وهو موظف متقاعد "كنا نتوقع مصادقة الحكومة على الاتفاقية لانها بعثت باشارات الى الشعب بقبولها، لكننا لم نتوقع المصادقة عليها بهذه السرعة، برغم انها ستعرض على البرلمان بوصفه ممثلا للشعب".

ووافق مجلس الوزراء بالاغلبية الساحقة في جلسته المنعقدة امس على الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة.

وأضاف الساعدي "كان من المفترض ان تتأنى الحكومة بالمصادقة عليها لكسب الوقت، ليحدث توافق حولها، خصوصا وان هناك اطرافا مشاركة في العملية السياسية تدعو لرفضها جملة وتفصيلا، ولابد من اخذ رأيها بعين الاعتبار".

ويتفاوض الجانبان العراقي والأمريكي حاليا بشأن إبرام اتفاقية أمنية طويلة الأمد بينهما أثارت جدلا حادا في الأوساط الشعبية والسياسية المحلية، على مدى الأشهر الماضية، تحدد الطبيعة القانونية لوجود الجيش الأمريكي على الأراضي العراقية بعد نهاية العام الجاري حيث سينتهي التفويض الدولي الممنوح للجيش الأمريكي في العراق من الأمم المتحدة بموجب قرار من مجلس الأمن.

من جهته، قال اسماعيل الدفاعي البالغ من العمر ٤٩ عاما ويعمل حدادا ان "توقيع الاتفاقية قد يؤدي الى انقسام بين الاطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية وغير المشاركة، كما ان الشعب لم يطلع عليها وعلى بنودها وهي تهمه بالدرجة الاساس لأن الشعب هو المعني بها وليس الحكومة".

وفي ذات السياق رأى معن الطائي البالغ من العمر ٥٠ عاما ويعمل مدرسا ان "الاتفاقية ستمرر لامحال، خصوصا وان هناك من يريد تمريرها لاعتقاده بانها ستكون بمثابة حماية للعراق من دول الجوار، وان مصادقة الحكومة عليها ماهي الا تمهيد للمصادقة عليها في البرلمان".

واضاف الطائي ان على "المسؤولين المعنيين بالاتفاقية ان يبذلوا قصارى جهدهم من اجل تحقيق المكاسب وجعلها لصالح الشعب".

ولفت بالقول "لطالما ان الاتفاقية فيها بند يتيح لاي طرف اختزال الوقت في موضوع سحب القوات فعلى السياسين ان تتضافر جهودهم من اجل الاسراع في بناء القوات المسلحة امنية كانت ام عسكرية وان يضعوا خلافاتهم جانبا".

بأنتظار ازالتها جميعاً مطلع عام 2009

سبعة ملايين جدار كونكريتي حولت العراق من مصدر للسمنت الى مستورد له

بغداد/جعفرالونان

بعد ايام من اعلان رئيس الوزراء نوري المالكي نية الحكومة تحويل العاصمة بغداد الى رقعة خضراء كشفت اللجنة الاقتصادية في الكونجرس الاسبوع الماضي أن العراق هو البلد الاكثر صناعة للمصدات الامنية (الجدران الكونكريتية) وقال المتحدث بأسم اللجنة مايد افن « بسبب سوء الوضع الامني في العراق تزاد صناعة الجدران الكونكريتية وهي تستنزف الاموال العراقية واموال الدول المانحة للعراق «ولم يذكر الرقم الدقيق لهذه االجدران لكنه اكتفى بالقول» تجاوزت السبعة ملايين حتى اواخر عام ٢٠٠٧ وان العاصمة بغداد اخذت حصة الاسد عن باقي المناطق العراقية «ويرى أن هذه الجدران من ضمن خطة مشاريع الاعمار وتكلف سنوياً اكثرمن ١٠٠مليون دولار من الميزانية العراقية اضافة الى منح الدول المانحة.

ويقول الميجور جنرال جيفري هاموندا احد كبار القادة الاميركيين في العراق خلال مؤتمر صحافي « أن الجدران الكونكريتية التي امتدت لعدة كيلو مترات وشاركت في إعادة رسم ملامح المدينة يجري تخزين الواحها الضخمة المكونة لها بمناطق تخزين واسعة بانتظار استخدامها بمناطق أخرى أو نقلها إلى مخزن مركزي إلا أن عملية هدم الجدران لا تجري في جميع، أو حتى معظم، أحياء بغداد»

وعن من يمول صناعة هذه الجدران قال النائب مخلص بلاسم عن كتلة الفضيلة « لـ (المدى) أن العراق ليس فقيراً وهو الذي يمول صناعة هذه الجدران « وفضل بلاسم أن تشرف القوات الامنية العراقية على ملف الجدران بدلاً من القوات الاميركية كون الاخيرة قد لاتهتم بصرف الاموال العراقية مبيناً ان الاموال جزء من ميزانية خطة فرض القانون.

وعن مصير هذه الجدران اكد اللواء قاسم عطا للمدى في وقت سابق أنها سترفع بشكل كامل حال استتباب الامن وأن الغاية من وضعها لحماية الناس من الاعمال الارهابية ،واضاف عطا ان التحسن الامني الذي طرأ على بغداد اوجب إعادة فتح الطرق المغلقة بهدف تخفيف الزحام المروري في شوارع العاصمة وخاصة الطرق الرئيسة داخل المنطقة الخضراء والمرتبطة بالمناطق المهمة في بغداد خلال الايام القادمة. وأشار إلى ان الحواجز الكونكريتية وغلق العديد من الطرق هي اجراءات للحد من نشاط الارهابيين وقد ساعدت على انجاح العمليات الامنية المطبقة ضمن خطة فرض القانون. اما حكيم عبد الزهرة مدير عام الاعلام في امانة بغداد قال ل(المدى) «ان امانة بغداد تتفاجأ في اوقات كثيرة من وضع هذه الجدران لاغلاق الشوارع والمناطق السكنية « وعن عديد الشوارع المغلقة بسبب هذه الجدران قال» هناك اكثر من ٨٠ شارعاً مغلقاً في بغداد وان هناك مخططاً لفتح معظمها بسبب تحسن الوضع الامني «

وتجتاح بغداد الجدران الكونكريته التي اطلق على بعضها الجنود الاميركيين اسماء ولايات بلدهم (لاهاي ،تكساس ،كاليفورنيا، أألاكسا ،جيرسي) تلك الجدران الصماء ارتكنت الشوارع والاسواق في بغداد فهذه الجدران التي ابتكرت من اجل الحد من الاعمال الارهابية اصبح مشهدها يثير الانتباه فعلى الرغم من كونها صنعت من اجل حماية المواطنين ومؤسسات الدولة من الاعمال الارهابية لكنها انهكت الاقتصاد العراقي بسبب الاسهاب في صناعتها وانشاء معامل خاصة لها ،وبعيدا عن الغموض الذي يثار بشأن المسؤولين عن صناعة هذه الجدارن وكيفية توزيعها ومن المسؤول عن وضعها لكن بعض المسؤولون في وزارة الدفاع والداخلية الذين تخوفوا من الاجابة بشأن هذا الموضوع حملوا الجانب الامريكي مسؤولية العشوائية في وضعها ولم يستبعد المسؤولين في وزارتي الداخلية والدفاع مشاركة بعض القادة الميدانيين في التنسيق مع الجانب الامريكي وضلوعهم بقضايا فساد الخبير الاقتصادي محمد واثق اكد أن هذه الكتل شكلت خسائركبيرة لموازنة الدولة وجعلت السوق العراقية اكثر احتياجا الى الأسمنت، فقد حولت البلد الذي كان يصدر الأسمنت منذ اكثر من ٤٠ عاما الى مستورد له، بل ومستورد لأسوأ أنواعه،واضاف لااستطيع ان اعطي رقما تقريبيا عن تكلفتها على الدولة، لكن لنأخذ بنظر الاعتبار ان القطعة الواحدة الصغيرة الحجم (تقريبا ١,٢٥٠ × ٨٠ سم) يقدر بـ ٣٠٠ $ ،في حين سعر القطعة الكبيرة (٢ × ٣ م) بحدود الـ ٨٠٠ دولار.

وتابع، هذه الكتل تستنزف السمنت والحديد ناهيك عن اليد العاملة والاجهزة والنقل. وبيّن واثق إنه بفعل الاستخدام الواسع للكتل الكونكريتية، تحول العراق الى مستورد وارتفعت اسعار الاسمنت بشكل كبير حيث وصل سعر الطن الواحد من السمنت الى ٢٣٠ الف دينار عراقي في حين كان قبل ٥ سنوات لايزيد عن ٥٠ الف دينار عراقي، اي ارتفع بنسبة ٤٥٠ ٪ للطن الواحد.مشيرا الى ان الاجهزة الامنية سواء الحكومة العراقية او الحكومة قامت بتكريس الانتاج المحلي من السمنت لصناعة هذه القطع والتي لاتنفع الا لهذا الغرض، وبعد انتفاء الحاجة لها ترمى او تحطم.

فيما يشير أحمد حسن صاحب معمل اهلي لانتاج السمنت على أن ارتفاع أسعار المواد الإنشائية أمر غير مألوف على السوق الذي يعمل فيه منذ عشرين سنة، فزيادة العرض دون الطلب يقلل غالبا من الأسعار إلا أن هذه المعادلة مستقيمة مع زيادة الطلب الأميركي لمواد البناء من أماكن خاصة دون باقي الأسواق فتبقى أسواقنا من غير ما بيع إلا أنها تشترك مع غيرها بارتفاع المواد.

ويشير المهندس فاضل جابر مدير معمل سمنت العراق الاهلي في بغداداالى أن معمله وخلال عامي ٢٠٠٦و٢٠٠٧ و حتى منتصف ٢٠٠٨كان يجهز معامل الكونكريت بـ ٨٠ طناً يومياً ويرى ان النصف الثاني لعام عام ٢٠٠٨ انحسر بيع السمنت الى النصف موضحاً الى ان الكيلو واحد من الجدران الكونكريتية تحتاج ١٣٠طناً من السمنت فضلاً عما تستهلكه من الرمل والحصى والطابوق. اما محمد الشرقي صاحب معمل لصناعة الجدران في بغداد قال : اصنع في اليوم الواحد اكثر من خمسين جداراً وبأوزان مختلفة ويشير الى أن ارتفاع الجدار الكونكريتي يبلغ ١٢قدماً وعرض ٥اقدام او مايسمى «لاهاي» هو افضل تلك الجدران وأن الجانب الامريكي يشتريها ويخضعها الى ضوابط هندسية متخصصة موضحاً «أن اسعار الجدران الكونكريتية مختلفة حسب نوعية ومتانة الجدار لكنها بشكل عام تتراوح بين ٨٠٠ــ ١٥٠٠ دولار عراقي «في وقت رجحت فيه وزارة الاعمار والاسكان ارتفاع اسعار السمنت ومواد البناء الى فتح باب الاستيراد على الرغم من قيام االوزارة من إعادة تأهيل اكثر من ٧٠ معملاً حيث يرى سعد الحيدري بدرجة خبير في وزارة الاعمارو الاسكان أن الجدران الكونكريتيه قد ساهمت بشكل فعال بزيادة اسعار مواد البناء وأن العراق الذي كان يصدر إلى دول الجوار هذه المواد اصبح اليوم يستوردها بسبب ابتذال المواد المحلية في صناعة هذه الجدران .ويحمل سعد الجنابي بعض ضباط الامن من وزارتي الداخلية في توميه الجانب الامريكي في وضع هذه المصدات في المناطق الامنية من اجل اعادة بيعها الى المعامل المنتجة وقال الجنابي « أن الجدران التي شوهت معالم بغداد وانها ملف خطير بقضايا الفساد « واشاد بدورها الى حماية المواطن عندما كان الوضع الامني متدهوراً.